

حرب المسيرات تتواصل.. وكيف تتهم موسكو بتصعيد الهجمات

«الكرملين»: روسيا وأمريكا تركزان الآن على السلام وليس الحرب



الحرب بين روسيا وأوكرانيا



من لقاء جمع ترامب وبوتين في 2018

متجاوزا أوروبا وربما حتى أوكرانيا. وقد كرر فولوديمير زيلينسكي في كلمة القاها في مؤتمر ميونيخ للأمن هذا الأسبوع، أنه إذا لم يتم قبول أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي، فسيستعين عليها ببناء حلف ناتو آخر في أوكرانيا.

يذكر أن أول من طرح فكرة إرسال قوات أوروبية إلى أوكرانيا هو الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أوائل عام 2024. في ذلك الوقت، رفض ماكرون نشر قوات على الأرض في أوكرانيا وهو ما أثار احتجاج بعض القادة، لا سيما ألمانيا وبولندا.

وبدا ماكرون معزولا على الساحة الأوروبية، لكن خطته اكتسبت زخما منذ ذلك الحين. ومع ذلك، فإن شكل القوة العسكرية ومكوناتها يعتمد بالأساس على شروط أي تسوية سلمية.

وسيتحدد تشكيل القوة ودورها وفقاً لنوع اتفاق السلام الذي يتم التوصل إليه، وكذلك حجم وموقع الوحدة العسكرية الأوروبية.

وقد أصدر زيلينسكي على تعادل لا يقل عن 100.000 وحني إلى 150.000 جندي. كما توقعته تقارير إعلامية أن يتراوح ما بين 30.000 و40.000 جندي. ولم يؤكد الدبلوماسيون والمسؤولون أيًا من الرقمين.

ويصر الرئيس الأوكراني أيضاً على أن الأوروبيين يمكنهم الاستفادة كثيراً من تجربة بلاده، حيث قال: «حجسنا هو الوحيد في أوروبا الذي لديه خبرة حقيقية وحديثة في الحرب».

وأضاف: «عندما نتحدث عن الوحدات - فلي خريطة تظهر 110.000 جندي أجنبي. سيكون من الأفضل أن يتم نشر شركائنا المتخصصين في العمليات البحرية، مثل المملكة المتحدة ودول الشمال الأوروبي، في البحر». واعترف بأن ما لا يملكه الجيش الأوكراني هو الأسلحة والمعدات الكافية.

وقال البيان إنه بحلول الساعة 9:00 صباح أمس الأحد، أسقطت القوات الأوكرانية 95 طائرة مسيرة من طراز شاهد، وطرازات أخرى فوق مناطق خاركييف وبولتافا وسومي وتشيرنوبول وتشيركاسي وكيف وجيتومير وخميلنيتسكي ودينبروبيتروفسك وميكولايف.

وأضاف البيان أن 46 طائرة مسيرة خادعة اختفت من على شاشات الرادار، ولم تتسبب في وقوع أي أضرار على الأرض، لافتاً إلى أن الهجوم المعادي تسبب في وقوع أضرار بمناطق كيف وسومي وميكولايف وأوديسا. ويتعذر التحقق من هذه البيانات من مصدر مستقل.

من جانب آخر تناقش عدة دول أوروبية، سراً، إمكانية إرسال قوات إلى الأراضي الأوكرانية بعد انتهاء النزاع، بحسب وكالة «أسوشيتد برس».

ونقلت الوكالة عن وزير الدفاع الإستوني هانو بيفكور، قوله، على هامش مؤتمر للأمن: إنه بعد انتهاء النزاع «لن تكون هناك مشكلة لأوروبا في أن تكون حاضرة هناك».

ويدخل مؤتمر ميونخ للأمن يومه الثالث والأخير أمس الأحد.

وتتضمن أجندة اليوم الأخير من الاجتماع الدولي الذي يعقد في العاصمة البافارية قضايا مثل هيكل الأمن الأوروبي، وتسريع انضمام دول البلقان إلى الاتحاد الأوروبي، وثنائية أوروبا.

ومنذ يوم الجمعة، هيمن نهج سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في حرب أوكرانيا والخلافات حول مشاركة أوروبا في مفاوضات السلام على النقاشات.

وبحسب ما أورده موقع «يورو نيوز» Euronews، فإن القادة الأوروبيون قد بدأوا قبل عام تقريبا بالتفكير في نوع القوة التي قد تكون مطلوبة، لكن تسارع الأحداث قد عزز الشعور بضرورة اتخاذ خطوة ما وسط قلق من أن الرئيس ترامب قد يبرم اتفاقاً مع الرئيس بوتين

«أداة دعائية». وقال إن بوتين «سيحاول جعل الرئيس الأمريكي يقف في الساحة الحمراء في التاسع من مايو (يوم الاحتفالات بالنصر الروسي على ألمانيا النازية) ليس كزعيم محترم، بل كأداة».

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للمرسل بافيل زاروبين في مقطع مصور أمس الأحد: «هذه إشارة قوية على أننا سنحاول الآن حل المشكلات من خلال الحوار.. الآن سنتحدث عن السلام وليس عن الحرب».

وأضاف بيسكوف أن الاجتماع الأول بين بوتين وترامب ستكون له أهمية خاصة بالنظر إلى الظروف الحالية، مضيفاً أن العقوبات الغربية لن تشكل عائقاً أمام المحادثات بين روسيا والولايات المتحدة إذ يمكن «رفعها بنفس السرعة التي فرضت بها».

وأجرى ترامب أول اتصال هاتفي هذا الأسبوع مع بوتين. واتصل ترامب لاحقاً بـ زيلينسكي، إلا أنه لم يسع إلى الاتفاق معه مسبقاً بشأن استراتيجية للتفاوض.

وقال مسؤولون أميركيون السبت إن وزير الخارجية ماركو روبيو ومسؤولين كبار آخرين في الإدارة سيلتقون مفاوضين روساً وأوكرانيين قريباً.

وقبل ذلك، أعلنت روسيا والولايات المتحدة أن روبيو تحدث هاتفياً مع نظيره الروسي سيرغي لافروف و«اتفقا على اتصالات منتظمة بما يشمل التحضير لقمة روسية أميركية على مستوى عال»، وأبديا «استعدادهما المتبادل للتعاون بشأن القضايا الدولية الراهنة، بما في ذلك التسوية بشأن أوكرانيا».

على صعيد متصل، أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، خلال كلمة له السبت في مؤتمر ميونخ للأمن، أن «بوتين لا يستطيع تقديم ضمانات أمنية حقيقية، ليس لأنه كاذب فحسب، لكن لأنه في الحالة التي هي عليها روسيا حالياً، هناك حاجة إلى الحرب للحفاظ على السلطة».

كذلك، حذر من أن بوتين قد يسعى لاستخدام ترامب

«وكالات»: قال الكرملين أمس الأحد، إن أهمية المكالمات الهاتفية التي دارت بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأمريكي دونالد ترامب تكمن في أن موسكو وواشنطن ستحدثان الآن عن السلام وليس عن الحرب.

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للمرسل بافيل زاروبين في مقطع مصور أمس الأحد: «هذه إشارة قوية على أننا سنحاول الآن حل المشكلات من خلال الحوار.. الآن سنتحدث عن السلام وليس عن الحرب».

وأضاف بيسكوف أن الاجتماع الأول بين بوتين وترامب ستكون له أهمية خاصة بالنظر إلى الظروف الحالية، مضيفاً أن العقوبات الغربية لن تشكل عائقاً أمام المحادثات بين روسيا والولايات المتحدة إذ يمكن «رفعها بنفس السرعة التي فرضت بها».

وأجرى ترامب أول اتصال هاتفي هذا الأسبوع مع بوتين. واتصل ترامب لاحقاً بـ زيلينسكي، إلا أنه لم يسع إلى الاتفاق معه مسبقاً بشأن استراتيجية للتفاوض.

وقال مسؤولون أميركيون السبت إن وزير الخارجية ماركو روبيو ومسؤولين كبار آخرين في الإدارة سيلتقون مفاوضين روساً وأوكرانيين قريباً.

وقبل ذلك، أعلنت روسيا والولايات المتحدة أن روبيو تحدث هاتفياً مع نظيره الروسي سيرغي لافروف و«اتفقا على اتصالات منتظمة بما يشمل التحضير لقمة روسية أميركية على مستوى عال»، وأبديا «استعدادهما المتبادل للتعاون بشأن القضايا الدولية الراهنة، بما في ذلك التسوية بشأن أوكرانيا».

على صعيد متصل، أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، خلال كلمة له السبت في مؤتمر ميونخ للأمن، أن «بوتين لا يستطيع تقديم ضمانات أمنية حقيقية، ليس لأنه كاذب فحسب، لكن لأنه في الحالة التي هي عليها روسيا حالياً، هناك حاجة إلى الحرب للحفاظ على السلطة».

كذلك، حذر من أن بوتين قد يسعى لاستخدام ترامب

تتمتات

الأمم المتحدة «اليونيفيل».

وجددت السعودية، في بيان لوزارة الخارجية أمس «الأحد»، دعمها وثقتها فيما يتخذه الرئيس اللبناني جوزيف عون، ورئيس الوزراء نواف سلام في هذا الصدد، وما يقوم به الجيش اللبناني من مهام وطنية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

من جهة أخرى، وفيما يفترض أن ينسحب الاحتلال الإسرائيلي كلياً من لبنان غداً «الثلاثاء»، ذكرت القناة 14 العبرية أمس أن الجيش الصهيوني سيبقي في خمس نقاط، والتي تشكل «منطقة أمنية استراتجية» تمنح إسرائيل تفوقاً أكثر في السيطرة على المنطقة ومراقبتها، في حالة اندلاع مواجهة حزب الله.

أما صحيفة يديوت احرونوت، فنقلت من جانبها تقديرات أمنية تفيد بأن جيش الاحتلال «سيسحب من لبنان خلال أيام تزامناً مع انتشار الجيش اللبناني»، قبل أن تستدرك بالقول إن «إسرائيل لا تزال تطالب بالسيطرة العسكرية على خمس نقاط استراتجية على طول الحدود مع لبنان»، ولم تستبعد الصحيفة «تمديد وقف إطلاق النار مرة ثانية»، وهو ما يرفضه لبنان.

وفي الإطار ذاته، أشارت الصحيفة إلى أن «جهود استكمال المفاوضات والإنسحاب من لبنان تتماشى مع خطة إعادة مستوطني الشمال إلى مستوطناتهم»؛ حيث عقد اجتماع خماسي بمشاركة فنية إسرائيلية ولبنانية وأميركية وفرنسية ومن قوات الأمم المتحدة المؤقتة اليونيفيل، أول أمس الجمعة، في بلدة رأس الناقورة جنوبي لبنان للتسويق بشأن الانسحاب الإسرائيلي. وبحسب هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، فإن الاجتماع الخماسي ناقش آلية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المفترض من خلاله الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني بحلول 18 فبراير الجاري.

وفي وقت سابق، قال رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري إن «الأميركيين البلغوني أن الاحتلال الإسرائيلي سينسحب «الثلاثاء» من القرى التي ما زال يحتلها في جنوب لبنان، لكنه سيبقي في خمس نقاط، وأبلغتهم باسمي وباسم رئيس الجمهورية جوزاف عون، ورئيس الحكومة نواف سلام، رفضاً المطلق لذلك».

روبيو: نرفض

صحافي مشترك مع نتنياهو في القدس: «لا يمكن أن تستمر حماس قوة عسكرية أو حكومة... يجب القضاء عليها».

وأكد روبيو أن إيران لن «تكون أبداً قوة نووية»، وقال: «إيران كقوة نووية يمكن أن تعد نفسها محصنة ضد الضغط والعقوبات... هذا لا يمكن أن يحدث أبداً». وأضاف أن إيران تمثل «أكبر سبب لانعدام الاستقرار في المنطقة».

من جهته قال نتنياهو أنه ناقش مع وزير الخارجية الأميركي «استراتيجية مشتركة» حول غزة. وقال: «لدنيا استراتيجية مشتركة، ولا يمكننا دائماً مشاركة تفاصيل هذه الاستراتيجية مع الجمهور، بما في ذلك متى سنفتح أبواب الجحيم، سنفتتح بالتأكيد إذا لم يتم تحرير جميع رهائننا... سنستضي على القدرة العسكرية لـ «حماس» وحكمتها السياسي في غزة».

ووصف نتنياهو الرئيس الأميركي دونالد ترمب بأنه «أعظم صديق لإسرائيل في البيت الأبيض على الإطلاق»، وقال: «أجريت نقاشاً مقمراً للغاية مع روبيو، ولا يوجد شيء أكثر أهمية من إيران»، وأضاف أن إسرائيل عازمة على تحقيق أهدافها في حرب غزة، مؤكداً: «سنقضي على القدرة العسكرية لـ حماس».

الى التوازن المالي من خلال تطبيق الإصلاحات المالية والاقتصادية ومعالجة الاختلالات الهيكلية، والعمل على رفع كفاءة الإدارة الحكومية، مع التأكيد على البدء في خطوات جادة وذات أثر إيجابي في زيادة الإيرادات غير النفطية، مع استمرار ترشيد المصروفات وضبط كفاءة الإنفاق الحكومي، ومن خلال هذه الميزانية تسعى إلى تنفيذ مجموعة من السياسات المالية لتحقيق نمو مستدام وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة».

أضافت أن هذه الميزانية تركز على المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية التي تهم الوطن بقطاعات التعليم والصحة والثقافة والترفيه، حيث يصل إجمالي المشاريع إلى 90 مشروعاً، مبنية أن هذه الميزانية تحمل وظائف جديدة نحو 15853 فرصة عمل، بالإضافة إلى خطة لتطوير الأداء الحكومي عبر الرقمنة.

وأوضحت أن «قانون الدين العام يركز على المشاريع الرأسمالية لإصداره وهو أداة مالية تساعد الدولة لتطوير مشاريع البنية التحتية والإنفاق الرأسمالي لافتة إلى أن العجز في الميزانية نتيجة للضغط على الإيرادات النفطية إذ تم تحديد سعر برميل النفط في الميزانية عند 68 دولاراً».

وأشارت إلى أن الأموال التي سيتم اقتراضها من خلال المشاريع الرأسمالية التي ستطرحها الدولة بالشراكة مع القطاع الخاص.

وعن إيرادات العام الحالي توقعته الفصام أن تبلغ 18,23 مليار دينار، مبنية أن إجمالي المصروفات المتوقعة 24,5 مليار دينار، فيما يقدر العجز المتوقع بـ 6,3 مليارات دينار.

وقالت إن الميزانية الجديدة تتضمن توفير مدن إسكانية متطورة، مع تخطيط حضري مستدام بالشراكة مع القطاع الخاص، عبر 18 مشروعاً إسكانياً باعتماد مالي بلغ 250 مليون دينار.

وأشارت إلى أن العمل على تطوير مشاريع البنية التحتية يتم من خلال تطوير النقل والموانئ، لتعزيز التنافسية الاقتصادية، مبنية أنه تم إدراج 373 مشروعاً مستمراً بميزانية السنة المالية المقبلة بتكلفة إجمالية بلغت 12,81 مليار دينار.

وحول عدد من المشاريع الواردة في مشروع الميزانية، أشارت وزيرة المالية إلى توجيهات مجلس الوزراء المؤقر بضرورة الانتهاء والإسراع بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية الكبرى، منها مشروع ميناء مبارك الكبير ومشروع مبنى مطار الكويت الدولي لما لهم من دور كبير ورئيسي في خطط تعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مشروع توسعة محطة أم الهيمان الذي تم فيه الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات للمساهمة في تحقيق الاستدامة، والاهتمام الكبير بتطوير البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمشاريع الإبداعية، كما أكدت الالتزام بتحقيق الشافية في الإدارة المالية وضمن توفير خدمات حكومية أكثر فعالية

الكويت والسعودية

المتحدة الأطراف المعنية مع الحكومة اللبنانية، لضمان حفظ الأمن والاستقرار في لبنان.

في السياق ذاته أعربت السعودية عن دعمها الكامل للإجراءات التي اتخذها لبنان، لمواجهة محاولات العبث بأمن المواطنين اللبنانيين، والتعامل بحزم مع الاعتداء على قوة

وتطابق وجهات النظر بكل المقاييس.

وأكد أن المحادثات جرت بروح من الجدية العميقة والصداقة التاريخية العريقة مع الصين، فيما يتعلق بتوسيع العلاقات الثنائية في كافة المجالات، ومشاركة الصين قولاً وفعلاً في تحقيق الرغبة السامية لصالح السمو الأمير في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

يذكر أن وزيرة الأشغال لمست عن كثب خلال المباحثات، مدى الاهتمام البالغ في مشاركة كبار المسؤولين الصينيين، والتزامهم بدعم وتأييد استراتيجية الكويت المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المباشرة من الصين، والاستعداد للعمل مع جميع الجهات الحكومية الكويتية المعنية، ضمن رؤية موحدة لتنفيذ الاستراتيجيات الأساسية للنمو المستدام، لضمان تنفيذ الرؤى السامية لصالح السمو الأمير.

أضاف حيات أن ذلك سينعكس في النهاية بلا شك على معدلات الإنتاج والتصدير للخارج، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي، مبيناً أن الصين ستستمر في إرسال وفود فنية رفيعة المستوى لزيارة البلاد، لبحث جميع التفاصيل المتعلقة بالمشاريع التنموية العملاقة.

باتي ذلك بناء على المرسوم بقانون رقم 155 لسنة 2024، بالموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية، بشأن التعاون في إنشاء ميناء مبارك الكبير، والبروتوكول الملحق به، وعلى مرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2025، بالنقل الاختصاص والاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز وإدارة الميناء وتشغيله، إلى وزارة الأشغال العامة، وبعد أخذ جميع الموافقات من الجهات الرقابية.

حضر التوقيع مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا، السفير سمح جوهري حيات، ومكبل وزارة الأشغال العامة عبد الرشيد وكبار المسؤولين في وزارتي الأشغال والخارجية، ورئيس وأعضاء اللجنة الفنية والمهندسون في «الأشغال»، وسفير جمهورية الصين لدى دولة الكويت تشانغ جيانوي، ورئيس المكتب التجاري الصيني هوو هانغ مين وأعضاء السفارة الصينية.

16 ألف وظيفة

للإعلان عن تفاصيل الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة، وذلك بحضور مكبل ووزارة المالية أسيل المنيفي، والوكيل المساعد لقطاع الشؤون الميزانية العامة سعد العاطي، والمختصين بقطاع شؤون الميزانية العامة في وزارة المالية، وسائل الإعلام والصحافة المختلفة.

وشددت الوزيرة الفصام خلال المؤتمر، على العمل بتوجيهات سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد العبد لله، وقرارات مجلس الوزراء التي تعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة وسياستها العامة وتطلعاتها المستقبلية لتحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

وقالت: «إن إعداد مشروع الميزانية للعام 2025/2026 هو نتاج لعمليات تخطيط مالي واقتصادي دقيق تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية وتعزيز الاستدامة المالية للدولة، وأن هذه الميزانية تعكس التزام الحكومة للوصول

ميناء مبارك

مشروع ميناء مبارك الكبير.

وقعت العقد الحكومي ووزارة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان، ممثلة عن حكومة دولة الكويت، بينما قام بتمثيل الجانب الصيني نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الصينية تشين جونج، والوفد الرفيع الصيني الحكومي المرافق له.

وأوضحت الوزيرة المشعان في تصريح صحفي بالمناسبة، أن المشروع يهدف إلى إنشاء ميناء تجاري في دولة الكويت، ليكون مركزاً إقليمياً للنقل ضمن رؤية التحول الاستراتيجي لكويت جديدة 2035، لتطوير منطقة الشمال كمظومة اقتصادية وعمرانية متكاملة، انطلاقاً من النظرة التنموية الشاملة والمتكاملة لتطوير الدولة، والتي تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والعمرانية.

أضافت أن المشروع سيساهم بشكل كبير في تنوع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، واستعادة الكويت لدورها التجاري والمالي الإقليمي، حيث يعد مشروع ميناء مبارك الكبير البحري في جزيرة بوبيان أحد الركائز الرئيسية للتطوير.

وأكدت ووزارة الأشغال أن ميناء مبارك سيساعد على توسيع النشاط الاقتصادي والتجاري، في مجال التصدير والاستيراد، وضمان الموارد اللازمة للنهوض بالناتج المحلي، ومواصلة الإزدهار والنمو الاقتصادي والارتقاء بدور الدولة، وصولاً إلى أقصى درجات الكفاءة في إدارة عملية التنمية.

وأفادت أن الميناء سيوفر مجموعة هائلة من الفرص التجارية، وفرص التطوير المهني والفرص الوظيفية للمواطنين، عن طريق إيجاد أنواع مختلفة من الوظائف التي ستكون ضرورية لنجاح الميناء، سواء أثناء تأسيس وبناء المشروع أو في مراحل التشغيل والإنتاج.

وقالت الوزيرة المشعان إن استكمال مشروع ميناء مبارك الكبير من أولويات القيادة السياسية العليا، وجاء بناء على توجيهات سامية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وبدعم رئيسي من سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد لله، مؤكداً دعمهم الدائم واللامحدود لهذا المشروع، الذي سيكون ركيزة بنية تحتية متطورة ضمن خطة «كويت جديدة 2035».

واعتبرت مشروع ميناء مبارك الكبير تطويراً وإعماراً للجزيرة بوبيان وهدفاً تنموياً، سواء في عملية الاستثمارات التجارية أو عملية الإسكان أو إقامة المشاريع السياحية، تنفيذاً للرغبة السامية بالاستفادة من موقع الجزيرة والطبيعة الفريدة لها.

وشددت الوزيرة المشعان على أن المنهجية المتبعة في التواصل والتشاور، بين القيادتين الكويتية والصينية «أضحت فعالة ومهمة ومستمرة بخطوات صلبة نحو النزوة».

وأشارت إلى أهمية الارتقاء بالتعاون العملي بين البلدين واستمراره، لافتة إلى أن القيادة الصينية تنظر إلى الكويت، كشريك استراتيجي رئيس في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

من جانبه قال مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا، عضو ومقرر اللجنة العليا لمتابعة الموقف التنفيذي للاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين حكومتَي البلدين التابعة لمجلس الوزراء الكويتي السفير سمح جوهري حيات، إن أجواء اللقاء والمحادثات بين الجانبين، تميزت بالصراحة الواقعية والتفاهم الاستراتيجي